



الاجتماع القادم في 1 فبراير 2026.. واجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق والالتزام وتنفيذ خطط التعويض

## 8 دول في تحالف «أوبيك+»

# تبقى مستويات إنتاج النفط دون تغيير

طارق الرومي: الكويت ملتزمة بدعم جهود تعافي الاقتصاد العالمي وتوازن سوق النفط  
2,580 مليون برميل يومياً إنتاج الكويت خلال شهري فبراير ومارس المقبلين



وزير النفط طارق الرومي

إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن الاجتماع، فإن إنتاج الكويت سيبلغ نحو 2,580 مليون برميل يومياً خلال شهري فبراير ومارس المقبلين، وفي إطار ملامين برميل يومياً للمملكة العربية السعودية، و9,574 ملايين برميل يومياً لروسيا، و4,273 ملايين برميل يومياً للعراق.

فيما سيبلغ إنتاج الإمارات خلال شهري فبراير ومارس 2026 نحو 3,411 ملايين برميل يومياً، و1,569 مليون

عقدت الدول الثماني الأعضاء في مجموعة «أوبيك+»، والتي تضم السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان، اجتماعاً عبر الاتصال المرئي أمس، لمراجعة مستجدات السوق وأفاقها المستقبلية، حيث جددت التأكيد على قرارها في 2 نوفمبر 2025، بتعليق زيادات الإنتاج خلال فبراير ومارس 2026، نظراً للعوامل الموسمية.

وفي هذا السياق، شارك وزير النفط طارق الرومي في اجتماع الدول الـ 8 المشاركة في اتفاق التخارج من الخفض الطوعي للإنتاج النفطي ضمن إطار تحالف «أوبيك+»، بمشاركة وفد رسمي ضم محافظ الكويت لدى منظمة أوبيك محمد الشطي، والممثل الوطني لمكتب لدى «أوبيك» الشيخ عبدالله صباح السالم.

وفي تصريح صحفي صادر عن وزارة النفط، أكد الوزير طارق الرومي أن هذا الاجتماع يأتي في إطار التنسيق بين الدول المشاركة لمتابعة مستجدات السوق النفطية بشكل شهري، بما يعزز استقرار السوق وإمان الإمدادات.

وأضاف أن الكويت ملتزمة بدعم الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز تعافي الاقتصاد العالمي وتحقيق التوازن في السوق النفطية، مؤكداً أن العمل ضمن تحالف «أوبيك+» بشكل ركننا أساسياً لترسيخ استقرار أسواق الطاقة. وأشاد وزير النفط بقرار الدول الـ 8 الاستقرار في تثبيت معدلات الإنتاج لأشهر فبراير ومارس من عام 2026، علماً بأن معدل إنتاج الكويت منذ شهر ديسمبر يبلغ 2,580 مليون برميل يومياً، وقد تم الاتفاق على أن يعقد الاجتماع القادم في يوم الأحد الموافق 1 فبراير 2026.

الي ذلك، جددت الدول الثماني تأكيداً على أن كميات الخفض البالغة 1,65 مليون برميل يومياً قد تتم إعادتها بشكل جزئي أو كامل، تدريجياً، حسب متغيرات السوق، وكانت تلك الدول قد سبق وأعلنت عن تعديلات بتوازي

برميل يومياً لكازاخستان، والجزائر 971 ألف برميل يومياً، و811 ألف برميل يومياً لسلطنة عمان. وأكدت الدول المشاركة في الاجتماع على أنها ستواصل متابعة وتقييم ظروف السوق بشكل دقيق. وفي إطار جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول الثماني مجدداً على أهمية تبنى نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة للاستمرار في إيقاف تعديلات الإنتاج التطوعية الإضافية أو عكسها، بما في ذلك تعديلات الإنتاج التطوعية السابغة والبالغت 2.2 مليون برميل



يومي التي أعلن عنها في نوفمبر 2023م.

وجددت الدول الثماني التزامها بإعلان التعاون، بما في ذلك التعديلات التطوعية الإضافية التي سيتم مراقبة الالتزام بها من قبل لجنة الرقابة الوزارية المشتركة، كما أكدت الدول الثماني على تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير 2024. وستعقد الدول الثماني اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض، على أن يعقد الاجتماع القادم في 1 فبراير 2026.

الإنتاج المطلوب من فبراير 2026 حتى مارس 2026		
الدولة	فبراير 2026	مارس 2026
الجزائر	971	971
العراق	4,273	4,273
الكويت	2,580	2,580
المملكة العربية السعودية	10,103	10,103
الإمارات العربية المتحدة	3,411	3,411
كازاخستان	1,569	1,569
سلطنة عمان	811	811
روسيا	9,574	9,574



رأي نفطي

### النفط والنجاح الاقتصادي الحقيقي.. حين نحسم الأرقام ما نعجز عنه العناوين

بقلم: طارق جعفر الوزان باحث في الشؤون النفطية والاقتصادية

ينمو فعليا، حتى لو ارتفع ناتجه الاسمي. ما يحدث في هذه الحالة هو نقل مؤجل للعبء إلى المستقبل. القيمة المضافة: الفارق بين الثروة والحركة يظهر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة هذه الحقيقة بوضوح أكبر. فالنمو الذي لا يخلق قيمة بعد احتساب كلفة التمويل والمخاطر ليس نمواً اقتصادياً بالمعنى الدقيق، بل تدويراً للسائلة داخل الدورة نفسها. لهذا تعتمد الاقتصادات التي نجحت في بناء قواعد إنتاجية مستقلة هذا القياس للحكم على جودة النمو لا حجمه. فالهدف ليس تعظيم الناتج بأي ثمن، بل تعظيم القيمة القابلة للتراكم والاستمرار. الإنتاجية لا تعجز عن تجاهل أحد، أما الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فهي الامتحان الصامت لأي ادعاء بالانتقال من الربع إلى الإنتاج. فالنمو القائم على زيادة الإنفاق أو التوظيف قد يرفع الناتج مؤقتاً، لكنه لا يبني اقتصاداً تنافسياً. وحده الدفع بالتكنولوجيا، والمهارة، وكفاءة الإدارة ينعكس تحسناً مستداماً في الإنتاجية. وينمخ الاقتصاد قدرة حقيقية على التكرار عبر الزمن دون استنزاف الموارد. الأرباح لا تعني النقد، يبقى التدفق النقدي التشغيلي لاستدام هو الحكم النهائي الذي لا يقبل التجميل. الأرباح تتبدد، لكن النقد التشغيلي يعكس الواقع كما هو. الاقتصاد القادر على توليد نقد تشغيلي مستقل عن تقلبات مورد واحد يمتلك هامش أمان فعليا، وقدره حقيقية على امتصاص الصدمات. ما تعلمه الشركات النفطية المملوكة أفضل من الخطب. السؤال الوحيد: ما العائد المحقق على كل استثمار؟ يتجسد هذا العائد في سلوك الشركات النفطية المملوكة، ولا يبني اقتصاداً تنافسياً لا تقوم على الرهان على الأسعار، ولا على إدارة الدورة السريعة وحدها. بل على تعظيم القيمة عبر سلسلة الإنتاج كاملة: من الاستكشاف، إلى التكرير، فالبتروكيماويات، ثم التسويق النهائي. التكامل الرأسي في هذه الشركات ليس خياراً تشغيلياً، بل أداة مالية محسوبة لرفع العائد على رأس المال وخفض تذبذب التدفقات النقدية عبر الدورة الاقتصادية. والأهم أن قرارات الاستثمار لا تبني على حجم المشروع أو رمزيتها أو زخمه الإعلامي، بل على معيار واحد لا يقبل التأويل: هل يحقق هذا الاستثمار عائداً يتجاوز كلفة رأس المال عبر الدورة الكاملة؟ ما لا يحقق ذلك لا ينفذ، مهما بدا جذاباً سياسياً أو مغرباً إعلامياً. عندما تحسم الأرقام ما يعجز عنه الخطاب في الاقتصاد، لا تحسم السرديات الناتج، ولا تقاس الاستفادة بزخم الإعلان. ما يبقى هو الأرقام بعد احتساب كلفة رأس المال. وما يتلاشى الاقتصادي الحقيقي لا يحتاج إلى تبرير ولا إلى تضخيم، لأنه، بمرور الزمن، يثبت نفسه تلقائياً. أما ما سواه فينكشف عند أول اختبار حقيقي.

السؤال الخطأ الذي يطرح دائماً، مع عودة التقلبات الحادة في أسواق الطاقة، واحتماد الجدل العالمي حول الاستدامة المالية للدول المنتجة للموارد، يتجدد السؤال الاقتصادي القديم بصيغة خاطئة: كم أفتنحاً؟ كم مشروعا أطلق؟ كم أرفع الناتج؟ هذه الأسئلة، رغم شيوعها، لا تقيس النجاح بقدر ما تعكس حجمه الاسمي، فالتجربة الاقتصادية، في الدول كما في الشركات، أثبتت أن وفرة الموارد وكثافة الإنفاق لا تعني بالضرورة إنتاج الثروة. النجاح الاقتصادي لا يقاس بالحركة، بل بما تخلفه هذه الحركة من قيمة قابلة للبقاء. هنا تحدينا يتمثل في الاقتصاد المنتج عن الاقتصاد المستهدف، الأول يراكم ثروة، والثاني يعيد تدوير السيولة داخل منظومة مغلقة، ولو بدأ نشاطا في الظاهر، النمو الاسمي لا يصنع اقتصاداً، النجاح الاقتصادي ليس توصيفا سياسياً، ولا نتيجة ظرفية لمجورة أسعار مواتية، ولا انعكاساً مباشراً لتوسع الميزانيات. إنه نتيجة قابلة للقياس تحدد بمدى قدرة الاقتصاد على تحويل رأس المال - العام والخاص - إلى قيمة مضافة صافية. تولد ثروة مستدامة، وتؤسس قاعدة إنتاجية قادرة على الاستثمار خارج تقلبات مورد واحد. وأي اقتصاد لا يحقق هذا التحول، وفق معايير العائد على رأس المال والإنتاجية وجودة التدفقات النقدية، لا يكون في الواقع منتجاً للثروة بقدر ما يكون مؤجلاً للاستحقاق. قد ترتفع الأرقام الاسمية، لكن الكفاءة لا تتحسن، ويظل الخلل قائماً في تخصيص الموارد. ثلاثة اختبارات لا ينجح فيها الخطاب لهذا، لا يقاس النجاح بحجم الميزانيات والالتزام بها من قبل لجنة الرقابة الوزارية المشتركة، كما أكدت الدول الثماني على تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير 2024. وستعقد الدول الثماني اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض، على أن يعقد الاجتماع القادم في 1 فبراير 2026.

## جمعية الأحمدي التعاونية

### الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية

تعلم جمعية الأحمدي التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (8568) بتاريخ 2025/12/10 الآتية:

م	الأنشطة المطلوب استثمارها من قبل الجمعية والمطابق للتصنيف الدولي لرمز (ISIC) رقم (2022) الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتاريخ 2022/09/18	الرقم المميز	القيمة الإجمالية	المساحة	الموقع
1	البيع بالتجزئة للزهور والورود والنباتات	971	30.28 م <sup>2</sup>	100 دك	شرق الأحمدي - ق (6) الدور الأول - محل رقم (10)
2	البيع بالتجزئة للهدايا والكماليات	4,273	29.79 م <sup>2</sup>	100 دك	شرق الأحمدي - ق (6) الدور الأول - محل رقم (9)

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- تطبيق أحكام المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979، والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة خاصة القرار رقم 175 لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعيات التعاونية وتعديلاته والقرار الوزاري رقم (52 لسنة 2020) بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 14 لسنة 2018 في شأن الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعيات التعاونية.
- 2- أن يكون مقيداً بسجل المبادرين لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في نشاط واحد لا يمكن تغييره لاحقاً إلا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
- 3- أن تكون لديه رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح ومضى على إصدارها سنة على الأقل من تاريخ التقديم ولا يلاحق صاحب المشروع أي رخصة أخرى من رخصة واحدة عند التقديم لذات النشاط.
- 4- أن يقوم باستخراج براءة ذمة تفصيلية + بيان حالة من الهيئة العامة للفنوس العاملة لاسيما عدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
- 5- يقدم الطلب على خراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسم قدره (50 دك) لا غير، وغير قابل للاسترجاع وذلك اعتباراً من تاريخ 2026/1/5 وحتى تاريخ 2026/1/26 من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 3:00 مساءً.
- 6- توضع خراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمطروح يعلق ويوضع مباشرة من قبل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بغير فتح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية - جولي - الدائري الرابع - من تاريخ 2026/1/5 وحتى تاريخ 2026/1/26 خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتباراً من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 3:00 مساءً. على أن يكتب على المطروح اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الإشارة إلى بيانات أخرى.
- 7- على من وقعت عليه الترسية مراجعة إدارة الجمعية خلال 10 يوماً من تاريخ الترسية لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد من وزارة التجارة.
- 8- على أصحاب العطاءات ضرورة الحضور أثناء اجتماع لجنة فض المناظير بالاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بمنطقة حواري وذلك لتسهيل عملية القرعة في حال تم الإجماع على حصولها، وفي حال عدم الحضور من قبل مقدمي العطاءات فيجب عليهم عمل تفويض مسبق لرئيس مجلس إدارة الجمعية أو المكلف عنه بالحضور لإجراء القرعة.
- 9- يتم الإعلان عن طرح المحل في جريدتين يوميتين محليتين رسميتين ولوحة إعلانية بالأسواق المركزية والأفرع والمحلل المخصصة للطرح وكذلك مواقع الجمعية في تطبيقات التواصل الاجتماعي.
- 10- شأرة السجل التجاري ومستخرج من وزارة التجارة.

**على أن يقدم صاحب العطاء طلب الاستثمار المستندات التالية:**

- 1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول.
- 2- شهادة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت أنه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد.
- 3- صورة من الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح (باركود واضح).
- 4- تأشيرة السجل التجاري ومستخرج من وزارة التجارة.
- 5- براءة ذمة تفصيلية + بيان حالة من الهيئة العامة للفنوس العاملة لاسيما بعدم وجود رمز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
- 6- صورة من اعتماد التوقيع ساري المفعول.
- 7- شهادة من الجمعية عما إذا كان مقدم الطلب مساهماً بالجمعية التعاونية أو أحد الوالدين على ألا تقل عنويتهم عن سنة ميلادية كاملة وأن تكون إقامته بالجمهورية بفس منطقة عمل الجمعية حسب البطاقة المدنية وتقديم صورة عن إثبات الجنسية الكويتية حديثة التاريخ.
- 8- تقديم شهادة ميلاد للمتقدم في حال تقديم الطلب عن أحد الوالدين كسماهمين في الجمعية.
- 9- وصل شراء خراسة الشروط على أن تكون خراسة الشروط عددها (3) صفحات معبأة وموقعة ومختومة من قبل الجمعية والمستثمر.
- 10- صورة من عقد تأسيس الشركة وتعديلاته.

يتم استبعاد العطاء الذي يخون من أي مستند من المستندات المطلوبة سالفة الذكر.

رئيس مجلس الإدارة  
**أحمد صالح الجمعي**

## خطوة تمثل توسعاً بأنشطتها الاستشارية في سوق العقارات الصناعية البريطانية

# «أرزان ثروات» مستشاراً إستراتيجياً لإطلاق محفظة أصول صناعية بالمملكة المتحدة



مهند أبو الحسن

ذات المواقع المتميزة، مع التركيز على تحقيق دخل مستمر وخلق قيمة مضافة من خلال الإدارة الفعالة للأصول. تمت هيكلة المحفظة لتحقيق عوائد نقدية ربع سنوية للمستثمرين بمعدل نسبة 8٪ سنوياً في إطار نهج استثماري منضبط قائم على إدارة مخاطر مدروسة. قامت شركة أرزان ثروات بدور المستشار الإستراتيجي لهيكلية الصفقة والاستحواذ على أصول المحفظة، وستواصل تقديم المشورة طوال فترة الاستثمار. كما تعمل الشركة حالياً على تطوير خطة الاستحواذ الخاص بها، وتتوقع إضافة أصول أخرى إلى المحفظة

تركز الإستراتيجية على الأصول العقارية المخصصة للصناعات الخفيفة والمجمعات متعددة الوحدات

أعلنت شركة أرزان ثروات، التي تخضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية، عن إطلاق محفظةها الصناعية بالمملكة المتحدة، في خطوة تمثل توسعاً استراتيجياً بأنشطتها الاستشارية إلى سوق العقارات الصناعية البريطانية. وقد تم تأسيس المحفظة بأصول صناعية بمواقع إقليمية رئيسية، تشمل مجمع ستبورت كلون الصناعي في كارديف، وجمع بيرد كورت في منطقة بارك فارم الصناعية في ويلينغبورو، وهي موقع محوري في منطقة كلفالاندز ضمن ما يعرف بـ «المثلث الذهبي» في المملكة المتحدة.

## المستثمرون يواصلون الاعتماد على المعدن الأصفر كملأذ آمن.. واستمرار مشتريات البنوك المركزية بوتيرة قوية

# تصاعد المخاطر الجيوسياسية.. يزيد الإقبال على الذهب



الكبرى تميل إلى السيناريو السعودي للذهب على المدى المتوسط مع توقع تداوله ضمن نطاقات مرتفعة خلال عام 2026 مدعوماً بتنوع المحافظ الاستثمارية وتزايد تدفقات صناديق المؤشرات المتداولة المدعومة بالذهب. في المقابل، لفت تقرير «دار السيافك» إلى أن احتمالات حدوث تصحيحات مرحلية تبقى قائمة في حال تحسن البيانات الاقتصادية الأمريكية أو ارتفاع العوائد الحقيقية والدولار بصورة مفاجئة. ويشأن المرحلة المقبلة، نكر أن الأسواق تترقب بيانات التضخم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى جانب متابعة التطورات الجيوسياسية، مبيناً أن أي إشارات إضافية على تباطؤ الاقتصاد أو تلميحات أكثر وضوحاً بشأن خفض أسعار الفائدة قد تعيد الزخم السعودي للذهب وتفعله لاختبار مستويات أعلى. وأشار التقرير إلى أن ميزان المخاطر لا يزال يميل لمصلحة الاحتفاظ بالذهب باعتباره أداة تحوط أساسية في ظل التوازن الأساسية بين توقعات الفائدة وتذبذب الدولار واستمرار مصادر القلق العالمي.

في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية إلى جانب استمرار مشتريات البنوك المركزية بوتيرة قوية مما يعزز النظرة الإيجابية على المدى المتوسط للمعدن النفيس. وذكر أن الأسواق شهدت تقلبات عمليات إعادة تموضع من جانب بعض المستثمرين بعد المكاسب الكبيرة التي تحققت خلال عام 2025 الأمر الذي خلق ضغوطاً مؤقتة على الأسعار مع نهاية العام. وفي السياق الجيوسياسي، أفاد التقرير بأن حساسية الأسواق تجاه

كونا: شهدت تداولات الذهب خلال الأسبوع الماضي موجة تصحيح ملحوظة بعد سلسلة ارتفاعات قياسية مغلقة عند 4329 دولاراً للأونصة بخسارة أسبوعية تقارب 5٪ في حركة تعكس مزيجاً من عمليات جنسي الأرباح إلى جانب تذبذب شهية المخاطرة في الأسواق العالمية وسط اضطرابات جيوسياسية واقتصادية. وقال تقرير صادر عن شركة (دار السيافك) الكويتية أمس، إن مستوى 4300 دولار للأونصة لا يزال يشكل منطقة دعم نفسية وفنية مهمة، حيث ظهرت طلبات شراء واضحة كلما اقتربت الأسعار من هذا النطاق، ما يشير إلى أن التراجعات الحالية تظل ضمن إطار تصحيحي طبيعي بعد عام قوي بالنسبة للمعدن الأصفر.

وأضاف التقرير أن توقعات خفض أسعار الفائدة الأمريكية خلال العام 2026 ما زالت عاملاً داعماً للذهب خصوصاً مع تزايد دعماً لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي قد يتجه إلى مزيد من التيسير في حال استمرار تباطؤ التضخم وترجع زخم النمو. وأوضح أن المستثمرين يواصلون الاعتماد على الذهب باعتباره ملاذاً آمناً